هو والصلاة ثم سبه سبحانه وسب انبيائه كفر يستتاب وتقبل توبته عند الجمهور وما سب سواه
ليس بكفر فيعذر بشرط المغفرة على الاشارة وذكره بعد ذكر نظره على كلام الصو

٧٦٥

الفاضي ابو الحسن بن القصار في ذلك قولين فالكفر
من شيوخنا من قال انما ذلك بقرار ولو كان يقر
على ستر نفسه وقلما اعترف خفنا ان يحتى
المقر عليه فبادر لذلك ومنهم من قال اقبل توبته
لانه استدل على صحتها بحجته فكانا وقفنا على باطنه
بخلاف ما اسره البينة قال القاضي ابو الفضل
وهذا قول اصبغ ومسبة النبي صلى الله
عليه وسلم اقوى لانه تصور فيها الخلاف على الاصل المتقدم
لانه حق متعلق للنبي صلى الله عليه وسلم ولامته بسببه
لا تسقط التوبة كسائر حقوق الآدميين والزنديق
اذا تاب بعد القدرة عليه فعند مالك والليث واحمد
لا يقبل توبته وعند الشافعي رحمه الله تقبل
واختلف فيه عن ابي حنيفة وابي يوسف وحكى ابن
المنذر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه يستتاب
قال محمد بن سحنون ولم يزل القتل عن المسلم بالتوبة
من سبه عليه السلام لانه لم ينتقل من دين الى غيره و
انما افعل شيئا حتى عندنا القتل لا عفو فيه لاحد
كالزنديق لانه لم ينتقل من ظاهر الى ظاهر وقال
القاضي ابو محمد بن نصر محتجا لسقوط اعتبار توبته

لسقوط

توبته والفرق بينه وبين من سب الله تعالى على مشهور
القول باستتابته ان النبي بشر والبشر جنس
تلحقهم المعرة الا من اكرمه الله بنبوته والباري تعالى
منزه عن جميع المعايب قطعا وليس من جنس تلحق
المعرة بجنبه وليس سبه عليه السلام كالارتداد
المقبول في التوبة لان الارتداد معنى ينفرد به المرتد
لا حق فيه لغيره من الآدميين فقبلت توبته ومن
سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق فيه حق لآدمي
فكان كالمرتد بقتل حين ارتداده او بقذفه فان توبته
لا تسقط عنه حد القتل والقذف وايضا فان توبة
المرتد اذا قبلت لا تسقط ذنوبه من زنا وسرقة وغيرها
ولم يقتل سب النبي لكفره لكن لمعنى يرجع الى تعظيم
حرمته وزوال المعرة به وذلك لا تسقط التوبة قال
القاضي ابو الفضل يريد والله اعلم لان سبه لم يكن
بكلمة تقتضي الكفر ولكن بمعنى الازراء والاستخفاف
اولان توبته واظهار انابته ارتفع عنه اسم الكفر
ظاهرا والله اعلم وبريرة وبقي حكم السب عليه
وقال ابو عمران الفاسي من سب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم ارتد عن الاسلام قتل ولم يستتب

بلحقه نسخة
بلحقه نسخة
حق للآدميين نسخة
حق القتل نسخة
القابسي

Copyright © King Saud University